السُّنَّة في الانتخابات اللبنانية: التطلعات والهواجس

طوبى يلدز*

*جامعة اسطنبول، تركيا

ملخص: تتركز هذه الدراسة على انعكاسات الانتخابات العامة التي عُقِدت في لبنان في الخامس عشر من مايو 2022 وتأثيراتها الإقليمية. أدى إعلان الزعيم السُّنّي سعد الحريري تعليقه العمل السياسي قبل الانتخابات بفترة وجيزة إلى أزمة زعامة بين السنة، وتعالت ردود الفعل إلى حد مقاطعة الانتخابات. إلى جانب ذلك، فتحت الانتخابات الباب أمام ولادة عدد من الفروقات بالنسبة للطبقة السياسية والمجتمع السُّني. ستتناول هذه الدراسة هذه الفروقات التي انعكست على بنية البرلمان اللبناني والتطورات المحتمل حدوثها بالنسبة للسنة بعد غياب سعد الحريري عن السياسة اللبنانية، وفي الوقت نفسه ستتطرق الدراسة إلى المقاربة التركية تجاه الانتخابات اللبنانية.

الكلمات المفتاحية:لبنان، الانتخابات، السُّنَّة، تركيا.

General Elections in Lebanon and Sunnis: Expectations and Concerns

TUBA YILDIZ*

ORCID NO : 0000-0002-7152-4421

*İstanbul University, Türkiye

ABSTRACT: *This study focuses on the reflections of the general elections that were held on in Lebanon May 15, 2022, on Sunni community and its regional effects. Shortly before the elections, Sunni leader Saad Al-Hariri's suspension of his political carrier caused a leadership crisis among Sunnis and there was an increase in the reactions which rised up to boycotting elections. However, the elections led to the emergence of some differences in the Sunni political stratum and society. This study discusses these differences that reflected in the parliament and possible developments in Lebanese politics after the absence of Saad Al-Hariri. Moreover, the study analyses Türkiye's approach toward the Lebanese elections.*

Keywords:Lebanon, election, Sunnis, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
9 - 22

DOI:10.36360/1560-011-003-001

مدخل

يُعَدّ لبنان من الدول التي تشهد انتخاباتها أزمات كبرى في الشرق الأوسط دائمًا، حيث لم تشهد البلاد في أي وقت من الأوقات عملية انتخابية مستقرة؛ بسبب تصميم النظام الانتخابي على أسس مذهبية، والأزمات الداخلية والمقومات الإقليمية. لم يُجر لبنان انتخابات عامة بين عامَي 2009–2018 وأخفق برلمانه بين عامَي 2014–2016 في انتخاب رئيس الجمهورية، وقد تأجّلت الانتخابات العامة في 2022 من شهر مارس إلى مايو، وحتى يوم الاقتراع جرت عدة محاولات لتأجيل الانتخابات مرة أخرى.[1] إلا أن هذه المحاولات لم تثمر، وعُقِدت الانتخابات العامة في الخامس عشر من مايو 2022. وكان من أبرز ما لفت الانتباه غياب الاهتمام والحماس الشعبي للمشاركة في الانتخابات، حتى وإن كانت الانتخابات قد عُقِدت وفقًا للتقويم المعلن. كانت نسبة المشاركة في الانتخابات دون 50٪؛ لعدد من الأسباب، أهمها: إخفاق الاحتجاجات الجماهيرية التي بدأت في السابع عشر من أكتوبر 2019 في الوصول إلى نتائج فعالة، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الجائحة والاحتجاجات، والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تشهدها البلاد. أدى فقدان الليرة اللبنانية 90٪ من قيمتها أمام الدولار، وتوقف الاستثمارات الخارجية القادمة من دول الخليج إلى معاناة السكان أزمات في تلبية الاحتياجات الأساسية في القطاع الصحي وقطاع الأغذية، كما أدى الإخفاق في مكافحة الفساد إلى تعميق الفجوة في الثقة بين المجتمع والنخب السياسية. من ناحية أخرى، كان «انفضاح» الضعف الأمني بعد الانفجار العظيم الذي شهده مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس عام 2020 من الأسباب الرئيسة للعزوف الشعبي عن المشاركة في الانتخابات.

وكانت لانتخابات مايو 2022 من حيث مسارها ونتائجها تجليات مختلفة بالنسبة للنخب السياسية؛ أولًا اهتزت ثقة المجتمع اللبناني في الزعامات التي هيمنت على سياسة البلاد طوال العقود الثلاثة الماضية بعد إخفاقهم في إنتاج حلول للأزمات التي وقعت بالتزامن مع الاحتجاجات التي اندلعت في أكتوبر 2019. استخدمت تلك النخب أسلوبًا فوضويًّا في الدعاية الانتخابية بدلًا من استخدام خطاب إصلاحي، وهذا الأمر أظهر انعدام جدوى الانتخابات في بلد يعيش في ظل الصراعات. كما أن الصراع الدبلوماسي والاشتباكات الفعلية بين حزب الله زعيم تحالف 8 آذار، وقوى لبنان بقيادة سمير جعجع أحد ممثلي تحالف الرابع عشر من آذار– أظهر عدم تركيز الجهات السياسية الفاعلة على المشكلات الأساسية للبنان كالدَّين العام والتحقيقات في انفجار مرفأ بيروت. وعليه فقد

اتضح أن هذه التكتيكات التي جرى تبنيها خلال العملية الانتخابية تؤثر في المقومات الداخلية وأن التغير الذي طرأ على عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية في البرلمان- لم يكن سوى نتيجة لهذه التكتيكات.

وفي هذا السياق، كانت هناك اختلافات مهمّة لافتة للانتباه في توزيع المقاعد على الأحزاب في البرلمان اللبناني بعد انتخابات مايو 2022 مقارنة بالانتخابات السابقة. ومن هذه الاختلافات اللافتة للانتباه التغير في أعداد المقاعد التي حصل عليها تحالف 8 آذار والرابع عشر من آذار، ورفع المعارضين والمستقلين أعداد مقاعدهم في البرلمان. ولكن من دون شكّ، فإنّ الفارق الأهم بين انتخابات مايو والانتخابات السابقة هو انكشاف الانقسام الحادث في الجبهة السُّنية مع انسحاب تيار المستقبل الذي كان قد نجح في توحيد السُّنة في البرلمان تحت سقف واحد. وفي هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة عدم الاستقرار في المسيرة السياسية للزعيم الحالي لتيار المستقبل ممثل المجتمع السّني في لبنان واللاعب السياسي المهم، والفراغ السياسي الناشئ عن انسحابه في السياسة السُّنية، وتأثير ذلك في المجتمع السُّني. ستناقش الدراسة الأسباب الخارجية والداخلية التي تقف وراء انسحاب الحريري من السياسة اللبنانية والمرشحين البارزين في أزمة الزعامة التي اندلعت عقب انسحابه، وتداعيات نتائج الانتخابات على المستقبل السياسي للسُّنة من خلال النظر إلى المقومات الإقليمية والمذهبية.

سُنّة لبنان على مفترق طرق سعد الحريري

كان سعد الحريري الذي ورث التركة السياسية لوالده قد دخل عالم السياسة سريعًا بوصفه زعيمًا لتيار المستقبل الذي أُسِّس عام 1995 ليمثّل السُّنة بعد تعرّض والده رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري للاغتيال عام 2005. سعد الحريري من مواليد الرياض، تلقّى تعليمه الجامعي في قسم الإدارة في جامعة جورج تاون، لكنه لم يعد إلى لبنان ولم يقرّر الانخراط في السياسة بشكل فعّال. وفي عام 1994 بدأ الحريري في إدارة شركة «سعودي أوجيه» المملوكة لوالده، وبعد اغتيال والده عام 2005 وصل إلى قيادة تيار المستقبل ممثلًا عن المجتمع السُّني معلنًا انصياعه «للمسؤولية السياسية والتاريخية».[2] كان ضمان الحريري انتصار تيار المستقبل في بيروت وطرابلس والبقاع الغربي في انتخابات مايو-يونيو 2005 التي عُقِدت على أربع مراحل هو أول إنجازات الحريري الانتخابية، تلا ذلك تحويل التيار إلى حزب سياسي رسمي وحلول سعد الحريري محل أخيه الأكبر بهاء الحريري. حصد تيار المستقبل 15 مقعدًا من أصل 27 مقعدًا جرى تخصيصها للسُّنة في الانتخابات، وضمن فوز تحالف الرابع عشر من آذار الذي تولى

قيادته بـ 72 مقعدًا من أصل 128 مقعدًا في البرلمان.[3] في الوقت ذاته، كان ذلك يعني تكوين برلمان معادٍ لسوريا للمرة الأولى بعد الحرب الأهلية.

ثمة عاملان رئيسان يميزان سعد الحريري عن بعض الأسماء البارزة القادمة من الأُسَر السنية البارزة في المجتمع السُّني اللبناني مثل كرامي والصلح، أوّلهما أن سعد الحريري وإن بقي بعيدًا عن السياسة فترة لكونه رجل أعمال بالأساس، إلا أنه قرر الدخول إلى عالم السياسة بعد اغتيال والده مباشرة؛ معطيًا رسالة واضحة أنه لن يترك المجتمع السُّني وحيدًا، وثانيهما نجاح رفيق الحريري في تسريع عجلة إعادة إعمار لبنان وإنشاء البنية التحتية بفضل شركة «سوليدير» التي أنشأها، وسياساته لإعادة الاستقرار إلى لبنان كما كان قبل الحرب الأهلية من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، علاوة على الوجاهة السياسية التي حقّقها على الساحة الدولية، كل ذلك أسهم في رسم صورة طيبة عن الحريري لدى المجتمع اللبناني. وقد حافظ سعد الحريري الذي لاقى قبولًا من المجتمع؛ لأنه لم يكن له ماض سياسي على هذه الصورة. مما يميز سعد الحريري أيضًا عن غيره هو أنّ أسرته لم تشارك في الحرب الأهلية على عكس بعض الأسماء التي برزت على الساحة السياسية كسمير جعجع وميشال عون وسليمان فرنجية نجل توني فرنجية وسامي جميل حفيد بيير جميل، وهذا أسهم في رسم صورة الحريري بوصفه سياسيًّا معتدلًا وأكثر ليبرالية وتفتحًا.[4]

عندما تولّى سعد الحريري رئاسة وزراء لبنان أول مرة في عام 2009 لم يكن مدعومًا من السُّنة فحسب، بل ومن الأطراف المعارضة لحزب الله. ومن التطورات المهمّة التي ساعدت السُّنة على التغلب على هواجسهم المذهبية المتزايدة معارضة سعد الحريري الشديدة لحزب الله عام 2008 مع امتداد الصراع بين الحكومة اللبنانية وحزب الله إلى مركز بيروت، وحصار غرب بيروت التي تتميز بالكثافة السكانية السُّنية العالية. في الوقت نفسه كانت مواقف الحريري السياسية التي أدّت دورًا في تشكل السياسة الخارجية حاسمة في ظهور سعد الحريري مظهر الحامي الوحيد للسُّنة مع اشتباكات 2008. إلى جانب ذلك، أعطت دعوات الحريري للتوافق من أجل إنهاء الصراع على الرغم من عدم استجابة حزب الله صورة عنه بوصفه قائدًا ينتهج سياسة تدعو إلى الحل وتسعى إلى تحقيق الاستقرار. وبفضل ذلك، نجح الحريري في الحفاظ على واجهته السياسية بدرجة كبيرة قبل الانتخابات وحقّق انتصارًا كبيرًا في انتخابات عام 2009 لا على حزب الله فحسب، بل وعلى خصومه السُّنة أيضًا.[5] حيث حصل تيار المستقبل وحلفاؤه على الأغلبية في البرلمان ممثلة في 72 مقعدًا، وأصبح الحريري رئيسًا للحكومة الجديدة.[6]

ولكن على الرغم من ذلك، حدثت بعض التطورات في أثناء رئاسة الحريري للحكومة التي امتدت سنتين، أدّت إلى افتراق طرق الحريري مع المجتمع السُّني؛ على رأسها إخفاق الحريري في عمل مناورات سياسية في معارضته لحزب الله طوال مدة رئاسته للحكومة أدى إلى سقوط الحكومة في أثناء سفره إلى الولايات المتحدة وانتهاء حكمه.

> **"سُنّة طرابلس دخلوا مرحلة من المخاوف الأمنية بسبب العمليات المشتركة التي نظمت في الشمال اللبناني ضد التنظيمات الراديكالية"**

ففي عام 2011 أعلن حزب الله وحلفاؤه استقالة وزرائهم من الحكومة بحُجّة عدم الحياد في قضية رفيق الحريري وسقطت الحكومة، وعلى الرغم من نزول مؤيدي الحريري إلى الشوارع ضد حزب الله بعد انتهاء رئاسته للحكومة بفترة قصيرة إلا أن الحريري كان قد ترك البلاد، وبدأت صورته السياسية القوية في الاهتزاز بعد مناورة حزب الله.[7]

في عام 2014 عاد سعد الحريري إلى لبنان قائدًا للسُّنة، إلا أن اشتعال الثورة في سوريا وإعلان حزب الله أنه يقاتل إلى جانب النظام السوري في الحرب تطلّب من الحريري أن يتبع إستراتيجية مختلفة؛ لأن سُنة طرابلس كانوا قد دخلوا مرحلة من المخاوف الأمنية؛ بسبب العمليات المشتركة التي نظمت في الشمال اللبناني ضد التنظيمات الراديكالية، مثل هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) التي يصفها الأسد وحزب الله بالتكفيرية.[8]

لم تتطور طرابلس كما تطورت بيروت على الرغم من كونها ثاني أكبر مدينة في البلاد، وظل 60٪ من شعبها تحت خط الفقر، علاوة على ذلك كانت طرابلس المدينة الأكثر استقبالًا للمهاجرين خلال الحرب الأهلية السورية، فارتفعت أعباؤها الاقتصادية والسكانية، وتزايدت المخاوف الأمنية مع تزايد العمليات العسكرية، كل ذلك أدّى إلى بدء السُّنة البحث عن ممثّل قوي. وفي هذا السياق، كانت شعبية أسرة الحريري مرتفعة في مدينة طرابلس بفضل سياسيات رفيق الحريري المعادية لسوريا، إلا أن اتباع سعد الحريري سياسة سلبية تجاه العمليات في المدينة أدى إلى تراجع شعبيته وشعبية أسرته.[9] وكانت هزيمة سعد الحريري أمام منافسه الجنرال أشرف ريفي في انتخابات المحليات في بلديات طرابلس عام 2016 أولى علامات رد الفعل الشعبي على الحريري.[10] لم يؤدّ انتصار أشرف الريفي إلى خسارة داعمي الحريري السُّنة فقط بل وخسارة المجتمع العلوي والمسيحي لحقوقهم التمثيلية في طرابلس للمرة الأولى منذ أعوام.[11] وخلال هذه الفترة نجح الحريري في الحفاظ على قواعده الشعبية في بيروت وصيدا، إلا أنه أخذ في الاعتبار الأزمة السياسية في 2011 وما تبعها من إسقاط للحكومة وفضل تبني إستراتيجية أكثر اعتدالا ضد حزب الله وحليفه التيار الوطني الحر. ولكن هذه المقاربة البراغماتية أدّت إلى اتساع الفجوة بين الحريري والمجتمع السُّني أكثر.

عاد الحريري مجددًا إلى رئاسة الوزراء عام 2016 بدعم من رئيس الجمهورية ميشال عون، ولكن في العام نفسه انقطع الدعم الاقتصادي للسعودية التي تُعَدّ أيضًا مصدر الدعم السياسي للحريري، وبدأت آثاره في الظهور في لبنان الذي يعتمد اقتصاد بدرجة كبيرة على المساعدات الخارجية.[12] في الأساس، أثّرت العقوبات الاقتصادية التي وقعت على شركة الحريري في السعودية في مسيرته السياسية، كما أن دعمه المبطّن للعمليات العسكرية التي أجراها حزب الله في عرسال خلال رئاسته للوزراء، وظهور ادعاءات بأنّه أُرسِل إلى واشنطن لإيقاف العقوبات أدّى إلى خسارته للشرعية.[13] بالإضافة إلى تلك التطورات، لم تحظَ استقالة الحريري التي لم تطل في عام 2017 بالقبول؛ لعدم وجود أي حقيقة مجتمعية داعمة لها، وأدت إلى تراجع عدد مقاعد تيار المستقبل في انتخابات عام 2018.[14] خسر الحريري ثلث مقاعده في البرلمان، واضطر لحل الحكومة التي شكّلها عقب انتخابات 2018 بعد احتجاجات 17 أكتوبر 2019 وقدّم استقالته. وفي أكتوبر 2020 قام الحريري بآخر مناوراته السياسية معلنًا ترشحه لرئاسة الحكومة من جديد، إلا أن الرئيس ميشال عون أخفق في منع انهيار مسيرة الحريري السياسية، واصطدم بالعديد من العوائق في أثناء تشكيل الحكومة. وفي يناير 2022 قام الحريري بتعليق نشاطه السياسي، وغادر البلاد معلنًا رغبته في البعد عن جوّ الانتخابات.

دخل السُّنة انتخابات الخامس عشر من مارس 2022 في هذا المناخ السياسي، وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من ملء الفراغ السياسي الذي نشأ بعد انسحاب الحريري، إلا أنهم لم يقرروا مقاطعة الانتخابات. حيث وجه المفتي عبد اللطيف دريان الدعوة للمشاركة في الانتخابات، كما أعلن الساسة السُّنة كفؤاد السنيورة وأشرف ريفي مشاركتهم في الانتخابات، وأعدوا قوائمهم، وإلى جانب ذلك رغب عدد كبير من المرشحين المنشقين عن تيار المستقبل في المشاركة في الانتخابات، وبهذا تسابق الساسة السُّنة المشاركين في الانتخابات بأكثر من قائمة على ملء مكان الحريري. وهنا يمكن القول: إن الدعوات للمشاركة في الانتخابات لاقت صدى واسعًا نسبيًّا، على عكس ما توقّع أنصار الحريري. وقد أدّت هذه النتيجة إلى نجاح المعارضين والمستقلين البارزين من السُّنة ووصولهم إلى البرلمان، مثل إبراهيم منيمنة ووضاح صادق، شأنهم شأن الزعامات السنية التقليدية، كما أدت إلى ظهور أصوات مختلفة في تمثيل السُّنة بعد احتجاجات أكتوبر وانسحاب الحريري.

المرشحون لزعامة السُّنة وسيناريوهات عودة الحريري

بعد إعلان الحريري عدم مشاركته في الانتخابات الأخيرة، ظهرت ادعاءات عدة،

كان أولها حول إمكانية ولادة تيار سياسي بديل، وقد أتى ذلك بعد استقالة مصطفى علوش الذي خدم تيار المستقبل أعوامًا، وكان من أهم أنصار الحريري.[15] فمصطفى علوش أعلن أنه سيترشح في الانتخابات لملء الفراغ السُّني تحت قيادة رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة، ولكن السنيورة تراجع بعد فترة قصيرة، وأعلن أنه لن يترشح في الانتخابات. ولكن على الرغم من عدم ترشح السنيورة الذي عُدَّ بديلًا قويًّا للحريري في الانتخابات، إلا أنّه شجّع السُّنة على المشاركة، واستهدف دخول البرلمان بقائمة «بيروت تواجه». السنيورة مدعوم من السعودية لما لديه من علاقات متينة مع السفير السعودي في لبنان وليد بخاري الذي عاد إلى بيروت قبل فترة قصيرة من الانتخابات، إلا أن السنيورة لم يحصل على دعم السُّنة؛ بسبب ضعف شعبيته اجتماعيًّا، حيث لم يدخل البرلمان من قائمة السنيورة سوى مرشح درزي، وهو ما كان مهمًّا لرصد موقف المجتمع السُّني ضد السنيورة. كان السنيورة قد تولى رئاسة الحكومة في لبنان في الفترة من 2005 إلى 2009 ولكن ادعاءات الفساد التي طالت اسمه أدّت إلى فقدانه شرعيته، ولم يكن الزعيم الذي يبحث عنه السُّنة.[16] وفي ذات السياق، لم يفز مصطفى علوش بالمقعد البرلماني الذي ترشح له عن طرابلس؛ لأنه لم يتلقّ الدعم المجتمعي الكافي.

كان وزير العدل الأسبق أشرف ريفي أيضًا من الأسماء البارزة على الساحة السياسية طوال العملية الانتخابية، وكان ظهوره المستمر في الرأي العام بوصفه حليفًا لزعيم القوات اللبنانية وتصريحاته المضادة صراحة لحزب الله كانت من التحركات السياسية التي ساعدته على لفت انتباه السُّنة. وقد أسهم فوزه مع 3 مرشحين من قائمته الانتخابية في طرابلس، وترشيح نجيب ميقاتي له لتولّي رئاسة الحكومة، وموافقته هو على ذلك- في تعزيز التحليلات القائلة بأنه هو البديل السُّني الجديد للحريري. من ناحية أخرى، انتصر حليفه سمير جعجع على جبران باسيل وتحول إلى الممثّل الأقوى للمسيحيين، وقد تدعم رئاسة ريفي للحكومة ذلك وهو ما يجعل البرلمان أكثر تناغمًا.[17] ولكن على الرغم من أن عداء ريفي لحزب الله قد ساعده على الفوز في طرابلس إلا أنه أظهر أنه غير مناسب لتولي رئاسة الحكومة. فبالنظر إلى حكومتَي حسن دياب (يناير 2020) ونجيب ميقاتي (سبتمبر 2021) اللتين جرى تشكيلهما في آخر سنتين، يتضح أن البراغماتية السياسية تطغى على الدعم المجتمعي، وعليه، فعلى الرغم من اعتراض ريفي على إعادة انتخاب نجيب ميقاتي، إلا أن إخفاقه في الحفاظ على التوازن الاجتماعي والسياسي قد أضاع عليه فرصة رئاسة الحكومة.

أما عن نجيب ميقاتي رئيس الوزراء الحالي، فيُنظَر إليه بوصفه زعيمًا نجح في تحقيق الاستقرار والتوازن نسبيًّا، غير أن ميقاتي قد تولى الحكومة قبل ذلك عدة مرات، كانت كلها بعد استقالات الحريري، وهو ما أدى إلى عدّه بديلًا يتولى المنصب مؤقتًا في غياب سعد الحريري. وقد انتخب البرلمان اللبناني ميقاتي بعد انتخابات 15 مايو بـ54 صوتًا، ولذلك لا يُنظَر إليه بوصفه زعامة سُنية قوية، وإنما هو عنصر توازن يضمن الاستقرار.

إن غياب أي بديل قوي لسعد الحريري على الرغم من سياساته ومسيرته غير المستقرة يشكّل أحد أهم مشكلات المجتمع السُّني في لبنان. على النقيض من ذلك، الموارنة، أحد أهم المذاهب في البلاد، دائمًا ما كان بإمكانهم التوحد تحت سقف الكنيسة، والدروز أيضًا، حافظوا على قوتهم السياسية بفضل ارتباطهم بتقاليد الزعامة والأُسَر البارزة. أما المجتمع السُّني فقد بقي محرومًا من هذا النوع من الروابط؛ لأن الدور السياسي للسلطة الدينية ممثلة في دار الفتوى وإن ظهر أحيانًا إلا أنه لم يتخط أن يكون تقليدًا دينيًّا، كما أن الأُسَر القوية التقليدية لم يكن لها تحكّم كامل في أي وقت على السُّنة. أما الضعف السياسي لأُسرة الحريري فهو من أسباب تفكّك السُّنة في الوقت الحالي.

إن سعد الحريري وإن لم يشارك في انتخابات الخامس عشر من مايو 2022، إلا أنه لن ينسحب من الساحة السياسية بشكل كامل، ونتوقع أنه ينتظر انتهاء مدة حكم رئيس

الجمهورية ميشال عون؛ بسبب أزمة تشكيل الحكومة التي مر بها معه في الفترة من أكتوبر 2020 إلى يوليو 2021. على الجانب الآخر، من الملاحَظ أيضًا أن الموقف السياسي الخليجي من لبنان يستهدف تدعيم حوار الحريري مع السعودية والدول الخليجية الأخرى وتقوية تحالفه ضد تحالف 8 آذار وردّ الاعتبار له. وفي هذا السياق، لم يتمكن حزب الله من ملء المقاعد البرلمانية التي تركها تيار المستقبل على خلاف التوقعات، وهذا تطور مهمّ بالنسبة للحريري. وإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الحريري أصاب ناخبيه بخيبة أمل بعد الانسحاب دون تقديم أي بديل، إلا أن الشخصيات السُّنية الأخرى لم يكن لديها دعم مالي وسياسي وقاعدة شعبية كالحريري، ولذلك أخفقوا في إرضاء المجتمع السُّني. ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الانتماء لأسرة الحريري يكفي للحصول على الدعم، فدخول بهاء الحريري إلى السياسة لم يكن له أي صدى في المجتمع السُّني، وقد ركزت ردود الفعل على بهاء الحريري على بعده عن واقع المجتمع السُّني، وأنه خذل سعد الحريري وتركه وحيدًا، وعليه يمكن أن نتوقع أن يعود سعد الحريري إلى الساحة السياسية مجددًا مع انتخابات 2026.

العلاقات التركية اللبنانية ومقاربة تركيا نحو انتخابات مايو 2022

تطلبت التطورات السياسية التي شهدتها العلاقات التركية اللبنانية في العقدين الأخيرين أن تتابع تركيا عن كثب انتخابات الخامس عشر من مايو 2022 أيضًا. أدت تركيا في عهد العدالة والتنمية دورًا فعّالًا في إيقاف الصراعات والأزمات في لبنان، وذلك في إطار دبلوماسيتها الاستباقية، الأمر الذي أدّى إلى اتضاح تطور العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ. ويعود الفضل في الظهور التركي في لبنان إلى الجهود التركية في الوساطة في الحرب الإسرائيلية اللبنانية عام 2006، وما أعقبها من مبادرات. وفي هذا الإطار، نشر الجيش التركي 1000 جندي من قواته في لبنان في إطار اتفاقية السلام التابعة للأمم المتحدة، وقد كان ذلك خطوة سياسية بالغة الأهمية. وفي أعقاب الحرب قدمت تركيا ما يقرب من 20 مليون دولار مساعدات عاجلة؛ للإسهام في توطيد العلاقات الاجتماعية.[18]

تطورت المقاربة التركية إزاء لبنان في عام 2010 بزيارة أردوغان الذي كان رئيس الوزراء حينئذ، وقد أظهرت تلك الزيارة أهمية لبنان بوصفه «بلدًا جرى إهماله»، بالنسبة لتركيا. حيث تقدم المؤسسات المدعومة من الدولة التركية وعلى رأسها الهلال الأحمر التركي والمؤسسات المستقلة مساعدات إنسانية منتظمة للشعب اللبناني، ومن الأمثلة على تلك المساعدات، المستشفى متعدد الأغراض الذي جرى إنشاؤه في صيدا، ويقدم الخدمة لحوالي 20000 شخص سنويًا، ويظهر كل ذلك شخصية تركيا المتغيرة في السياسة الخارجية، ويعزّز الوجود التركي في لبنان. وقد تجلّت السياسة التركية الحساسة تجاه لبنان في الفترة الأخيرة عقب انفجار مرفأ بيروت أغسطس 2020، فقد كانت تركيا على رأس الدول التي تحركت لمساعدة لبنان عقب الانفجار الذي أودى بحياة 200 شخص، وإصابة أكثر من 5000 آخرين. حيث قدمت تركيا من خلال المؤسسات الخيرية المختلفة مثل «AFAD» و«TIKA» مساعدات للبنان، وزار وزير الخارجية جاويش أوغلو منطقة الانفجار، وقد أتى ذلك في وقت توجهت فيه الأنظار نحو تركيا بسبب سياساتها في منطقة شرق المتوسط.

وفي فترة الاستعداد للانتخابات وبينما كانت لبنان تموج بالتقلبات السياسية، قام رئيس الحكومة سعد الحريري في 2021 بزيارة تركيا مرتين، كما زار رئيس الوزراء نجيب ميقاتي أنقرة. كانت الزيارات الرسمية التي أجراها الحريري لتركيا خلال تشكيله للحكومة تستهدف تعزيز التعاون بين البلدين، والحصول على الدعم التركي في تشكيل الحكومة وهو أمر مهمّ سياسيًا.[19] بدأت العلاقات التركية اللبنانية في التطور بزيارة رفيق

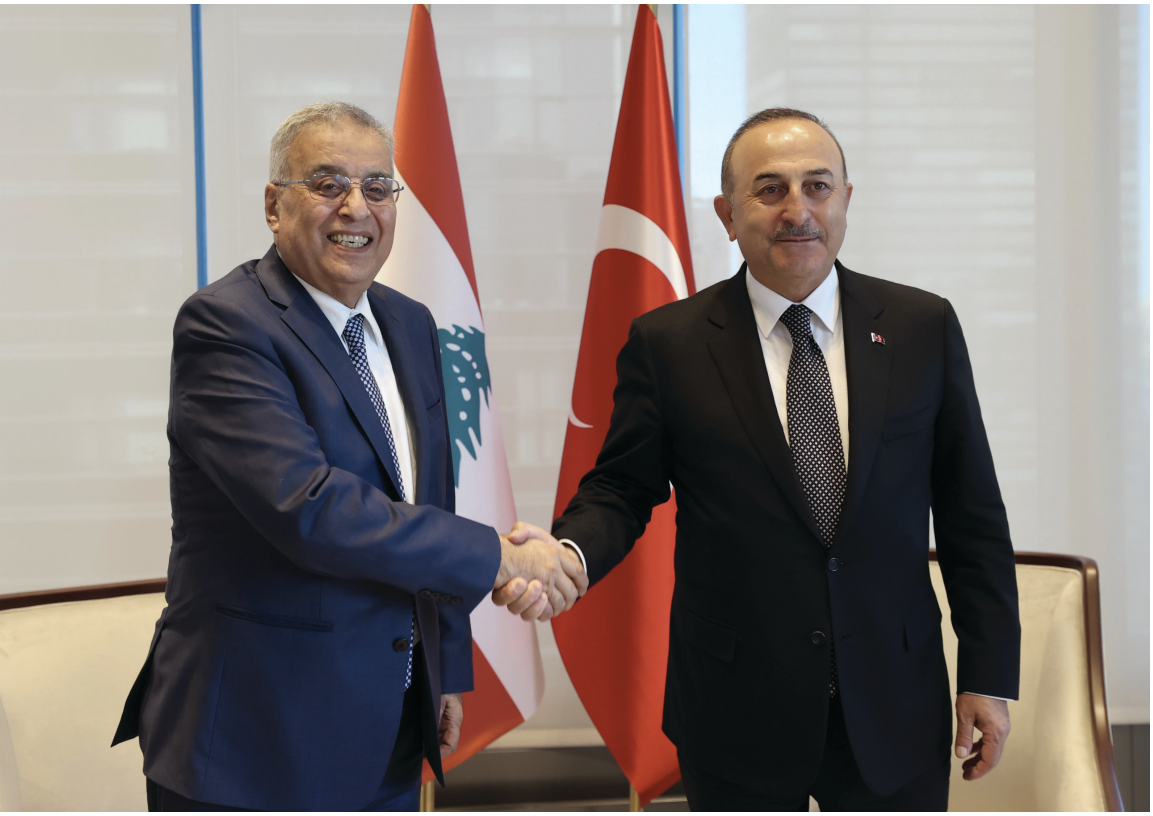

الحريري لتركيا عام 2004 وأخذت طريقها للسير بشكل متوازن عبر خارطة طريقة تستند إلى الثقة والتعاون الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، قابلت تركيا انتخابات الخامس عشر من مايو 2022 بارتياح، وأعلنت أنها ستواصل دعمها لاستقرار لبنان ووحدتها الاجتماعية. وتأتي لبنان في المرتبة الثالثة في الشرق الأوسط من حيث الصادرات التركية، وعليه فالاستقرار والحفاظ على التوازن الاقتصادي مهمّ بالنسبة للبلدين. وبالنظر إلى أن حجم التجارة بين البلدين قد بلغ 1.69 مليار دولار، يتضح لنا أن تركيا ستدعم المبادرات السياسية كافة التي تهدف لتحقيق الاستقرار في لبنان.[20] علاوة على ذلك، فالعلاقات الثقافية مع المجتمع اللبناني من العوامل المهمة التي تساعد على التقارب بين البلدين، وقد ظهرت بعض الادعاءات في الفترة الأخيرة بأن تركيا تحمي السُّنة فقط في لبنان مع أن العلاقات الإستراتيجية والدعم الاجتماعي التركي يتم في عموم البلاد بدون تفريق على أساس مذهبي.[21] إن تركيا لا تتحرك في لبنان وفق دوافع مذهبية، على عكس سياسات القوى الإقليمية المؤثّرة في الحرب بالوكالة، الوكالة ومقارباتها الإستراتيجية التي تضر بالمقومات الداخلية للبنان،

حيث تفضل تركيا اتباع سياسة متوازنة في سياق إستراتيجيات «القوة الناعمة» و«الروابط التاريخية». ولذا، فالتضامن بين السُّنّة في لبنان وتركيا وإن كان حساسًا ومهمًّا، إلا أن تركيا لا تتبع سياسة تقوم على أساس طائفي.

خاتمة

يبلغ عدد السُّنة في لبنان، بحسب الإحصاءات الرسمية حوالي مليونَي نسمة، وقد حصل مجتمع السُّنة في لبنان على الاستقرار السياسي مع رفيق الحريري في تسعينيات القرن الماضي، ونجحوا نسبيًّا في الابتعاد عن الصراعات. ويمثل المجتمع السُّني اللبناني المتركز في بيروت وطرابلس والبقاع الغربي الطبقتين الوسطى والسفلى في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اللبناني. وعلى الرغم من أن السُّنة بدوا أقوى في تحالف الرابع عشر من آذار الذي تشكّل في أعقاب اغتيال رفيق الحريري إلا أن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها فترة سعد الحريري أدّت إلى أزمة زعامة لدى السُّنة، وقد أدى انسحاب الحريري من الانتخابات العامة الأخيرة إلى تبلور هذه الأزمة أكثر.

وقد نجح المعارضون والمستقلون السُّنة في ملءِ المقاعد التي خلت بعد انسحاب الحريري في انتخابات الخامس عشر من مايو 2022 في مناطق مركزية كبيروت، وقد انتخبت طرابلس التي تبلغ نسبة السُّنة من سكانها 80٪ مرشّحِي نجيب ميقاتي وأشرف ريفي اللذين يمثلان النخبة السياسية التقليدية، وانتخب السُّنة في صيدا بعض الشخصيات المقربة من تيار المستقبل كعبد الرحمن البزري. بالنظر إلى توزيع المقاعد في البرلمان اللبناني نجد تمثيلًا سنيًّا مفكّكًا، ومن المتوقع أن يتسارع النشاط السياسي بشكل عام في البرلمان مع انتخابات الرئاسة في أكتوبر المقبل.

أزمة الزعامة التي يعانيها السنة في لبنان وإن كانت مهمة إلا أن الأولوية في الوقت الحالي تأتي لحل الأزمة الاقتصادية الراهنة. وتأتي طرابلس التي كانت مركزًا للاحتجاجات التي بدأت عام 2019 على رأس المدن التي تأثرت بالانهيار الاقتصادي. وتشير الأخبار التي انتشرت مؤخرًا حول انضمام بعض الشباب السُّنة إلى تنظيمات إرهابية بسبب الصعوبات الاقتصادية إلى حالة الانحلال السياسي والاقتصادي التي تعيشها البلاد، وإضافة إلى ذلك، فانقطاع المساعدات الخارجية الخليجية فتح الباب أمام تدهور الوضع الاقتصادي أكثر في المناطق التي يسكنها السُّنة، ومن هنا فإنّ تحسن الوضع الاقتصادي في المجتمع السُّني يبدو أهمّ للاستقرار السياسي من العثور على زعامة سنية جديدة، وعلى الرغم من كل شيء فقد جددت الانتخابات الآمال للسُّنة لبدء مرحلة جديدة من الاستقرار.

الاندماج في النظام السياسي مهمّ للغاية، لكل المذاهب في لبنان، بما فيها السُّنة، وسعد الحريري فضّل البقاء خارج النظام السياسي، بل وذهب بعيدًا مطالبًا السنة بمقاطعة الانتخابات بحُجّة أنّها ستضيف القوة لحزب الله. لكن تلك النداءات لم توقف مساعي السُّنة للحلّ، وشكّلت مفاجأة للحريري، ومن الواضح أن الحريري سيحاول الاستفادة من هذه المفاجآت في إطار خريطة طريق للانتخابات المقبلة.

وبالتأكيد فستكون للانتخابات تأثيرات إقليمية، فالقوى الإقليمية التي لديها نفوذ في لبنان من خلال الجهات الفاعلة المحلية مثل السعودية وإيران ستحاول زيادة نفوذها أكثر في المستقبل من خلال العلاقات الثنائية والأُسَر القوية. ومن هذه الناحية، بدأ السُّنة في محاولات للحصول على الدعم السياسي من السعودية بواسطة سمير جعجع غير السُّني في ظل غياب سعد الحريري. وسمير جعجع سيبرز في المرحلة المقبلة بعد فوزه بـ20 مقعدًا في البرلمان، لا بوصفه الممثل الأقوى للمسيحيين فقط، بل وبوصفه بشكل غير مباشر ممثّلًا للسُّنة أيضًا.

أما السياسة التركية تجاه لبنان فتقوم على أساس إستراتيجية متوازنة، وتبرز تركيا بوصفها داعمًا مهمًّا بالنسبة للمجتمع السُّني. ولا يؤثّر التوتر المذهبي الذي يتصاعد من حين لآخر ضدّ تركيا في السياسة اللبنانية في العلاقات الثقافية والاجتماعية، وتواصل تركيا أنشطتها التجارية والمؤسسية. ولهذه العلاقات التي تطورت خلال العقدين الأخيرين بالاستناد إلى أسس الثقة والبراغماتية أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع السُّنِّي.

الهوامش والمراجع:

1. Tuba Yıldız, “Lübnan Seçimleri Ertelenmeli mi? Kaygılar ve Beklentiler”, https ://ordaf .org/lubnan-secimleri-ertelenmeli-mi-kaygilar-ve-beklentiler/
2. Ward Vloeberghs, “The Hariri Political Dynasty after the Arab Spring”, Mediterranean Politics, Vol . 17, No . 2, p . 241-248, July 2012, s . 242 .
3. Kazananların detaylı listesi için Bkz : European Unıon Electıon Observatıon Mıssıon Parlıamentary Electıons Lebanon 2005, 61-65 . http ://www .eods .eu/library/FR %20LEBANON %202005_en .pdf
4. Yasin Atlıoğlu, “Lübnan’da Seçimler ve Siyasal Bölünmüşlük”, TASAM, https ://tasam .org/tr-TR/Icerik/261/lubnanda_secimler_ve_siyasal_bolunmusluk
5. “Lebanon’s Politics : The Sunni Community and Hariri’s Future Current”, Middle East Report N°96, 26 May 2010, s . 1 .

.6 Richard Chambers, “Lebanon’s 7 June Elections : The Results”, IFES, International Foundation for Electoral Systems

.7 “Lebanon’s unity government collapses”, https ://www .theguardian .com/world/2011/jan/12/hezbollah-quits-lebanon-unity-government

.8 Joel D . Parker, “Saʿad al-Hariri and the Tehran-Beirut Axis : The Case of ʿArsal,” Tel Aviv Notes, v . 11, n . 14, 13 Ağustos 2017, s . 2

.9 Are John Knudsen, “Patrolling a Proxy War : Citizens, Soldiers and Zuʻama in Syria Street, Tripoli, Civil-Military Relations in Lebanon: Conflict, Cohesion and Confessionalism in a Divided Society, Ed . Are John Knudsen, Tine Gade, Norwegian Institute of International Aff Oslo, Norway, 2017, s .80

.10 https ://english .alarabiya .net/features/2016/06/19/Is-Hariri-s-grasp-on-Lebanon-s-Sunni-community-faltering-

.11 Christine Strassmaier, Peter Nassif, “Lebanese Municipality Elections 2016 : Local decisions with national and regional ramifications”, s .3

.12 2016 yılında Suudi Arabistan, Hizbullah’ın terör örgütü ilan edilmesinde çekimser kaldığı gerekçesiyle Lübnan’a yapacağı 4 milyar dolarlık askeri yardımı askıya almıştı .

.13 Joel D . Parker, a .e ., s . 2,

.14 Saad Hariri, can güvenliği olmadığı gerekçesiyle, Suudi Arabistan’a giderek, Başkent Riyad’dan istifa ettiğini açıkladı .

.15 “Alloush Says to Run in Elections to ‘Fill Sunni Void’”, https ://www .naharnet .com/stories/en/288332

.16 “Ex-Lebanese PM questioned over how $11 billion was spent”, https ://www .reuters .com/article/us-lebanon-protests-siniora-idUSKBN1XH2HA

.17 Raphael Lefevre, “Man of the Moment?”, https ://carnegie-mec .org/diwan/74703

.18 “Lübnan Ülke Bülteni Mart 2014”, https ://www .corlutso .org .tr/uploads/docs/lubnan_ulke_raporu .pdf

.19 “Erdoğan, Lübnan’da hükümeti kurmakla görevlendirilen Saad Hariri’yi kabul etti”, https ://www .aa .com .tr/tr/turkiye/erdogan-lubnanda-hukumeti-kurmakla-gorevlendirilen-saad-haririyi-kabul-etti/2103477

.20 https ://tradingeconomics .com/turkey/exports/lebanon

.21 TİKA’nın Lübnan’daki faaliyetleri için Bkz : https ://www .tika .gov .tr/tr/ara?s=l %C3 %BCbnan